

## قيادي إخواني متطرف يدعو هادي لاقتحام عدن عسكرياً

الأمناء / خاص :

وجه قيادي متطرف في جماعة الإخوان المسلمين، فرع اليمن، دعوة مبطنة للرئيس عبدربه منصور هادي لإصدار توجيهاته لقوات الجيش اليمني باقتحام العاصمة عدن عسكرياً.

واعتبر باتيس، المقيم ضمن قيادات جماعة الإخوان المسلمين في العاصمة التركية أنقرة، قرار اقتحام عدن بالقرار التاريخي الذي سوف يدخل الرئيس هادي - إذا ما اتخذ - التاريخ من أوسع أبوابه.

وقال القيادي في جماعة الإخوان صلاح باتيس في تغريدة رصدها محرر «الأمناء»: «افعلها أيها الرئيس بقرار واحد، واقلب المعادلة، فقد أن الأوان والظروف مواتية والعدو مستنزف وشعبك منتظر وجيشك على أهبة الاستعداد، وادخل التاريخ من أوسع أبوابه، واجعل كل يمني في الداخل والخارج يفرح بعد حزن، ويتفائل بعد ياس، ويفخر بعد عناء».

## نانذ وراء إضراب مصافي عدن لتأجيل

### الوضع ضد الحكومة والمحافظة

عدن / الأمناء / خاص :

كشفت مصادر عاملة في مصافي عدن عن ما أسمتها بـ«مؤامرة كبيرة» تدار ضد الحكومة ومحافظة العاصمة عدن أحمد حامد لمس يقف خلفها أحد المتنفذين في الشرعية. وأوضحت المصادر لـ«الأمناء» أنه ومنذ الترويج لافتتاح ميناء قنا في شبوة، ذو التوجه المشبوه والصفقات الفاسدة، قامت اللجنة العمالية بمصافي عدن بالإعلان عن إضراب قادم، وهو الأمر الذي قالت المصادر بأنه يضع العديد من التساؤلات، أهمها:

لماذا الإضراب في هذا التوقيت بالذات؟ وما الهدف من إعلانه في غياب محافظ عدن؟

وأضافت المصادر: «هذا الإضراب في أهم منشأة بالعاصمة عدن له أهداف خفية قد لا يعلم الكثيرون عنها، غير أن تزامنها مع افتتاح ميناء قنا بشبوة قد أظهر أمرين لا ثالث لهما، وهما: الأول: الترويج لميناء بن عديو في شبوة وإتمام صفقات وقود بكميات كبيرة استوردتها تجار مشبوهون ومن دون أي مواصفات ولا فحص أي وقود مهرب مجهول المصدر».

الثاني: يخدم سياسياً محافظ شبوة وجناحه لإتمام صفقة 100 مليون دولار التي تداولتها بعض المواقع لتنفيذ أجنحة الشر تهدد المنطقة برمتها».

وأكدت المصادر أن هذا الإضراب الذي أعلنته لجنة عمال المصافي له أبعاد سياسية أخرى منها التشويه بعدن ومصفااتها ومحافظةها سياسياً وإظهار أن العاصمة غير قادرة على تأمين توفير الوقود وفي دور العاجز، بالإضافة إلى تنفير من تبقى من التجار المستوردين للوقود كي يرحلوا من عدن ويتحولون إلى ميناء قنا، وتكبيد عدن ومراكزها الحيوية والاقتصادية خسائر فادحة لانعدام الوقود ورواج السوق السوداء وتعطيل أعمال الناس.

## مصادر رفيعة تؤكد تراجع الرئيس هادي عن قرار تعيين النائب العام

الأمناء / غازي العسوي:

وباقى التعيينات لم يتم مناقشتها مع الرئيس هادي في الوقت الراهن نظراً لحساسية الوضع من تلك القرارات التي وضعت الرئاسة في وضع محرج ولا يحسد عليه (حد وصف المصادر). وأصدر الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، الجمعة، قرارات تضمنت تعيين أحمد عبيد بن دغر رئيساً لمجلس الشورى، ووحى أمان وأبو الغيث نائبين.

كما تم تعيين وكيل وزارة الداخلية لشؤون الأمن أحمد الموساي، نائباً عاماً للجمهورية، وعلي الأعوش سفيراً بالخارجية، ومطيع دماج أميناً عاماً لرئاسة الوزراء.

وأثارت تلك القرارات، خاصة تعيين الموساي نائباً عاماً، جدلاً واسعاً وردود أفعال عديدة في منصات التواصل الاجتماعي، خاصة أن الموساي يعد أحد أذرع جماعة الإخوان الذين شاركوا في غزو عدن في آب/ أغسطس 2019، وأكد ناشطون أن ذلك يخالف اتفاق الرياض الذي نص على استبعاد القيادات كافة والتي شاركت في تلك المعارك الدامية.

يذكر أن اتفاق الرياض منعه اتخاذ قرارات تعيين في مناصب مهمة إلا بالتشاور والتوافق مع باقي المكونات.

## مصادر لـ«الأمناء»: السعودية منزعة من قرارات هادي

الأمناء / خاص :

عبدربه منصور هادي، وأحدثت ضجيجاً شعبياً.

وقال لصحيفة «الأمناء» مصدر وثيق الصلة: «إن السعودية لم تكن على علم مسبق بالقرارات التي أصدرها الرئيس هادي وأبلغوا قيادات في الانتقالي بذلك أثناء تواصل بعض

علمت صحيفة «الأمناء» من مصادر رفيعة في العاصمة السعودية الرياض، أن الرئيس عبدربه منصور هادي تراجع عن قراره الذي أصدره مساء الجمعة ضمن عدة قرارات بتعيين د. أحمد صالح الموساي نائباً عاماً للجمهورية اليمنية.

وأوضحت المصادر أن الغضب الذي فجرته القرارات التي أصدرتها الرئاسة اليمنية والذي وصل إلى كافة النخب والأحزاب والفعاليات السياسية والاجتماعية والقضائية دفعت بالرئيس هادي للتراجع عن تعيين النائب العام.

ولم تفصح المصادر في سياق إفادتها عن الإجراءات الأخرى التي تخص القرارات الأخرى بتعيين أحمد عبيد بن دغر - الذي سبق إقالته من رئاسة الوزراء وإحالاته للتحقيق - رئيساً لمجلس الشورى، وتعيين نواب له، وهي القرارات التي قوبلت برفض واسع، واعتبرها قضاة وحقوقيون أنها مخالفة للدستور والقانون.

وأكدت المصادر أن القرارات الأخرى التي تتعلق بمجلس الشورى

قالت مصادر خاصة لصحيفة «الأمناء» إن مسؤولين سعوديين، مسؤولين على ملف اتفاق الرياض، أعربوا عن انزعاجهم الشديد إزاء القرارات الأخيرة التي أصدرها الرئيس

## صحيفة بريطانية: قرارات هادي تمكن الإخوان من السيطرة على المؤسسات الحكومية

الأمناء / خاص :

وكشفت مصادر مطلعة في المجلس الانتقالي أن قيادة المجلس ما زالت تجري اتصالاتها بقيادة التحالف العربي للوقوف على خلفيات القرارات الأخيرة التي أصدرها الرئيس اليمني. وعلى الطرف الآخر يرى مقربون من الإخوان أن اتفاق الرياض لا يقيد صلاحيات الرئيس في إصدار أي قرارات تعيين دون الرجوع إلى المجلس الانتقالي.

وكتب العقيد يحيى أبوحاتم، مستشار وزارة الدفاع اليمنية، في تغريدة على تويتر: «اتفاقية الرياض كانت حول فض الاشتباكات وإعادة التوضع ودمج الوحدات وتشكيل الحكومة فقط وما سوى ذلك ليس للمجلس الانتقالي ولا غيره أي دخل في قرارات رئيس الجمهورية». وأكدت مصادر خاصة تمكن «لجنة التمكين» في حزب الإصلاح اليمني، التي يرأسها الأمين العام المساعد للحزب أحمد القميري، خلال الأيام الماضية، من الإفراج عن العشرات من القرارات التي كانت محتجزة في مكتب رئاسة الجمهورية منذ سنوات وتتضمن تعيينات في مناصب حكومية ومنح ترقية لدفع كاملة من ضباط الأمن والجيش.

وينتمي معظم المشمولين بهذه القرارات لجماعة الإخوان التي تسعى - وفقاً للمصادر - لتكرار نموذج الصراع الذي خاضته مع الرئيس السابق الراحل علي عبدالله صالح، في أعقاب التوقيع على المبادرة الخليجية والتي انتهت بتحجيم حزب المؤتمر وإعادة هيكلة الجيش، وتوسيع دائرة الهيمنة الإخوانية التي تتولى لجنة سرية العمل على تكريسها، من خلال تمكين عناصر الإخوان من مفاصل الدولة اليمنية.

وتعددت الزوايا التي عبر من خلالها ناشطون وسياسيون وإعلاميون يمنيون عن اعتراضهم على القرارات الرئاسية الجديدة، معتبرين أن القرارات تخالف الدستور اليمني، الذي يشترط انتخاب رئيس مجلس الشورى من قبل أعضاء المجلس وليس تعيينه مباشرة من قبل رئيس الجمهورية.

وصف قياديون في المجلس الانتقالي الجنوبي القرارات التي أصدرها الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، مساء الجمعة، بأنها تأتي في سياق التمكين للإخوان وتسهيل سيطرتهم على مؤسسات الحكومة الجديدة.

يأتي هذا في ما اعتبر مراقبون أن هناك إشكاليات سياسية وقانونية في تعيينات عبدربه منصور، التي تضمنت تعيين رئيس مجلس الشورى ونائباً عاماً جديداً للجمهورية.

وأصدر الرئيس عبدربه منصور هادي، الجمعة، حزمة جديدة من القرارات، من بينها تعيين رئيس الوزراء اليمني السابق أحمد عبيد بن دغر، رئيساً لمجلس الشورى، إضافة إلى تعيين عبدالله محمد أبو الغيث ووحى طه عبدالله جعفر أمان نائبين له.

وأشتملت القرارات على تعيين أحمد صالح الموساي نائباً عاماً للجمهورية، خلفاً للقاضي علي الأعوش الذي تم تعيينه وزيراً بوزارة الخارجية، إضافة إلى تعيين مطيع دماج أميناً عاماً لمجلس الوزراء.

وأبدت قيادات في المجلس الانتقالي قلقها من إحكام قيادات محسوبة على جماعة الإخوان سيطرتها على المؤسسات القضائية اليمنية، مثل وزارة العدل والمحكمة العليا ووزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان، قبل أن ينضم منصب النائب العام لقائمة المناصب التي يهيمن عليها الإخوان في قطاع القضاء اليمني، في مؤشر يزيد من مخاوف مناهضي الهيمنة الإخوانية داخل الحكومة.

وقال نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي هاني بن بريك في تغريدة على تويتر «أن يسيطر الإخوان على مؤسسة القضاء فالأمر خطير للغاية».

## سلطة شبوة الإخوانية تنشئ مؤسسات إعلامية خاصة بها على حساب الدولة

شبوة / الأمناء / خاص :

بارحمة، كما تظهر الصور». وتأتي هذه الخطوة في إطار أخونة المحافظة حيث أصدر المحافظ محمد صالح بن عديو قراراً في يوليو الماضي بتعيين بارحمة مديراً لمكتب الإعلام في شبوة، خلفاً للدكتور والأكاديمي علي سالم بن يحيى، بدوافع حزبية عنصرية.

ويواصل محافظ شبوة الإخواني محمد صالح بن عديو، تنفيذ سياسة «أخونة» المحافظة الغنية بالنفط، عملاً على السيطرة على مفاصل المحافظة وبالتالي التمادي في نهجها والاعتداء على مواطنيها.

إصلاحياً أو من المقربين للسلطة لكي يتم دعمه؟ وأضاف: «هنا يظهر للجميع مدى الخبث الذي تتعامل به الجماعة في شبوة، من هنا يظهر للجميع محاولات اللعب بالوعي الجمعي والتأثير على الرأي العام، من هنا تبدأ عملية غسيل المخ الجماعية لأبناء شبوة».

وأشار قائلا: «على سبيل المثال لا الحصر، تمت محاربة الأستاذ علي سالم، مدير مكتب الإعلام السابق، ولم يتم دعمه ولم يرد المحافظ على مذكراته حينها، بينما تم رد مكتب الإعلام بملايين الريالات وآلاف الدولارات مباشرة عند تعيين الإصلاح

وقال الناشط علي الأسلمي إن تلك المؤسسة ستكون خاصة بالحزب، ويعتمد التوظيف فيها على الانتماء السياسي وليس الكفاءة المهنية، بدليل رصد ميزانية ضخمة للتأهيل.

وقال الناشط محمد حبتور: «إن كل من لا يتبع جماعة الإصلاح، وكل من لا يلمع هذه السلطة ويسبج بحمدها، ستتم محاربته وحرمانه من أي دعم، وإظهاره للرأي العام بمظهر العاجز الفاشل». وتتساءل حبتور: لماذا لا يتم اعتماد موازنات تشغيلية لجميع المكاتب والإدارات، بغض النظر عن انتماء المدراء وتوجهاتهم؟ لماذا يجب أن يكون المدير

كشفت وثائق مسربة عن قيام سلطة بن عديو الإخوانية في محافظة شبوة التابعة لمليشيات حزب الإصلاح الإخواني بإنشاء مؤسسات خاصة بهم من حصة المحافظة النفطية.

وتظهر الوثائق توجيه بن عديو إلى مدير مكتب الإعلام عبدالله أبو بكر بارحمة بإنشاء مؤسسة إعلامية موازية بتكلفة سبعة وعشرين ألف دولار، إضافة إلى تكاليف أخرى تشمل التدريب والتأهيل والموازنة التشغيلية، تقدر بملايين الريالات.

الرقم	الاسم	الوظيفة
١	عبدالله بن عديو	مدير مكتب الإعلام
٢	عبدالله بن عديو	مدير مكتب الإعلام
٣	عبدالله بن عديو	مدير مكتب الإعلام
٤	عبدالله بن عديو	مدير مكتب الإعلام
٥	عبدالله بن عديو	مدير مكتب الإعلام
٦	عبدالله بن عديو	مدير مكتب الإعلام
٧	عبدالله بن عديو	مدير مكتب الإعلام
٨	عبدالله بن عديو	مدير مكتب الإعلام
٩	عبدالله بن عديو	مدير مكتب الإعلام
١٠	عبدالله بن عديو	مدير مكتب الإعلام